الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السادسة
المعقودة يوم الاثنين
١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
1979
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي
(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

تنظيم الأعمال

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :
Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة

79-57175

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.6
26 October 1979
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/34/11 و Add.1)

١ - الآنسة موك (النمسا) : قالت ان لجنة الاشتراكات عالجت بفعالية مسألة بالغة الحساسية والتعقيد . وقد تمسكت بمعايير تقدير أنصبة الدول الأعضاء على أساس مبدأ القدرة على الدفع ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للوضع الخاص للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض . ان التطبيق المستمر لذلك المبدأ هو وحده الكفيل في المدى الطويل بتحقيق أكثر النتائج الممكنة انصافا .

٢ - ومضت قائلة انه على الرغم من أن الزيادة في نصيب النمسا ، التي تتجاوز ١٠ في المائة بقليل ، هي عبء اضافي كبير عليها ، فان النمسا ، مدفوعة بتمسكها التقليدى بالتزاماتها في اطار الميثاق ، وبغية الاعراب عن تضامنها فيما يتعلق بالوضع السائد في كثير من البلدان الأعضاء ، ستؤيد مشروع القرار المقدم في تقرير لجنة الاشتراكات (A/34/11) .

٣ - السيد رمزى (مصر) : قال ان جدول الأنصبة ذو أهمية أساسية ، وبعد تصويرا دقيقا لمبدأ المسؤولية المالية الجماعية الذى يجسده الميثاق . وأعرب عن تهنئة الوفد المصرى للجنة الاشتراكات لسلامة عملها ونوعيته . وعلى الرغم من قبول الوفد للجدول الذى اقترحته اللجنة ، فانه يود تقديم بعض التعليقات والتوصيات .

٤ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة يجب أن تواصل لجنة الاشتراكات جهودها لايجاد مؤشر أكثر واقعية للقدرة على الدفع ، وكذلك وحدة للحساب تعكس بدقة أكبر القوة الشرائية للعملات . ويؤيد الوفد المصرى بقوة مبدأ القدرة على الدفع ، والتطبيق العام لهذا المبدأ . ان الجمعية العامة ، التي وضعت بالفعل قيودا معينة على تطبيق ذلك المبدأ ، ينبغي أن تمتنع في المستقبل عن فرض أية قيود اضافية .

٥ - ومضى قائلا انه لا ينبغي للجنة الاشتراكات ، عند اعداد الجداول المقبلة ، أن تتمسك بصرامة شديدة بفترة أساس بعينها . وفي حالة جدول الأنصبة الذى اقترحته اللجنة تبدو فترة الأساس ذات السبع سنوات فترة واقعية في ضوء الهزات التي حدثت في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة . ومن الناحية الأخرى سيكون من سوء الحظ اختيار فترة أساس قصيرة للغاية تتطابق مع دورات النشاط الاقتصادى .

٦ - وأضاف قائلا ان وفده يسعده أن يلاحظ أن لجنة الاشتراكات ، عملا بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، قد غيرت نسبة الخصم التي تمنح للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض . ويجب أن تستمر جهودها في هذا الصدد ، لا مراعاة للظروف الخاصة فقط ، بل لتصحيح الاختلالات الماثلة في التوازن أيضا .

(السيد رمزي ، مصر)

٧ - وأعلن ترحيبه بالموقف الذى اتخذته الصين التي وافقت على أن تدفع أكثر من نصيبها ، وهكذا أعربت عن تضامنها وتعاطفها مع البلدان النامية .

٨ - وردا على تلك الوفود التي ترى أن الفقرة ٢ من المادة ١٧ ، والمادة ١٩ من الميثاق لا تنطبق على النفقات الناشئة عن عمليات حفظ السلم ، ذكّر بالرأى الاستشارى الذى قدمته محكمة العدل الدولية بناء على طلب الجمعية العامة . فقد قررت المحكمة أن النفقات التي تحملتها المنظمة لعمليات حفظ السلم في الكونغو في ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وفي الشرق الأوسط (قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة) في الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٠ ، انما هي نفقات تحملتها المنظمة تفسيرا للفقرة ٢ ، المادة ١٧ من الميثاق . ورأت المحكمة أنه حتى على الرغم من أن مجلس الأمن يتحمل بموجب نصوص الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، فان الجمعية العامة تتمتع أيضا بصلاحيات في مثل هذه الأمور ، اذ لا يشمل الميثاق أية أحكام تستبعد مثل تلك الصلاحيات .

٩ - السيد ريختر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : توجه بالشكر للجنة الاشتراكات على جهودها في وضع جدول جديد للأنصبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . وليس من اليسير بطبيعة الحال تحديد الأنصبة بمعيار القدرة على الدفع وحده . غير أن الخبرة قد أوضحت أنه من المستحيل مراعاة جميع الجوانب ذات الصلة بالوضع الخاص لكل دولة من الدول الأعضاء . ولذلك، فان الدخل القومي الفردى يجب أن يظل في المستقبل هو معيار قياس القدرة على الدفع . وقال انه لن يترتب على ادخال جوانب اضافية الا زيادة تعقيد العمل الذى يتطلبه وضع الجدول . ان استخدام البيانات الاحصائية المرتبطة بفترة سبع سنوات يضمن التوازن الضرورى للجداول التالية للأنصبة . ولذلك فان الرأى الذى أبدته لجنة الاشتراكات في الفقرة ٧٧ من تقريرها (A/34/11) يبدو بلا أساس .

١٠ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن التغيير في نسبة الخصم الذى يمنح للبلدان ذات الدخل المنخفض الى ٧٥ في المائة ، والأسلوب الجديد لحساب اشتراكاتها ، يتطابقان مع الظروف الخاصة للبلدان النامية ، لاسيما أقل البلدان نموا . ولذلك فانه سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٨ من تقرير اللجنة .

١١ - السيد سبتسيوس (اليونان) : قال ان وفده يرى أن مسألة جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة تعد من أهم بنود جدول أعمال الدورة الحالية ، وان التبادل البنّاء للآراء سيعطي جميع الأعضاء الفرصة لتحقيق تفهم أفضل للطابع المتنوع للجنة الاشتراكات ولتعقيد المهمة المسندة اليها .

١٢ - ومضى قائلا ان اللجنة أسست توصياتها في تقريرها (A/34/11) على عدد من المعايير في حدود اختصاصها . وقد أخذت في اعتبارها عند صياغة جدول الأنصبة للسنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١

(السيد سبتسيوس ، اليونان)

و ١٩٨٢ تقديرات الدخل القومي والدخل القومي الفردى للدول الأعضاء ، على أساس احصاءات الدخل القومي ، ولكنها أقرت ببعض العناصر الاضافية بغية أن توازن الى حد ما الأثر المطلق للمعيار الأساسي . وقد ثبت ما لذلك من أهمية خاصة في التخفيف عن البلدان النامية .

١٣ - وقد لاحظ مع الارتياح أنه تم في جدول الأنصبة الذى أوصت به لجنة الاشتراكات تقدير أنصبة ٧٠ دولة عند المستوى الأدنى ، وقدره ٠٠١ر٠ في المائة ، وأنصبة ٨٩ دولة ، أى قرابة ٦٠ في المائة من مجموع الأعضاء ، عند معدلات تتراوح بين ٠٠١ر٠ و ٠٠٣ر٠ في المائة . وعلى الرغم من ذلك فان الجدول نص على أنصبة أعلى لبعض البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وستكون الاشتراكات المقترحة للبلدان الصناعية في مجموعها أعلى كثيرا . وقال ان وفده يود أن يعرب عن تقديره لتلك الدول ذات الأنصبة الأعلى في الجدول المقترح التي أبدت استعدادها لتأييده . كما يعرب عن امتنانه لأن عددا من الدول الأعضاء أكبر من مثيله في السنوات السابقة قد استجاب على الفور للطلبات التي قدمها الأمين العام ومكتب الاحصاءات ، وقدم بيانات وافية عن الدخل القومي ، معظمها ذو نوعية عالية . ويعكس ذلك الاتجاه ثقة الدول الأعضاء في مقدرة ونزاهة لجنة الاشتراكات التي يرى عدد كبير من الوفود أن من المهام حماية سلطتها . ومضى قائلا ان وفده يتفق أيضا مع الرأى القائل بأن اجراءات اللجنة يجب أن تحتفظ بشكلها الحالي . ومن الناحية الأخرى فانه لا يمكن انكار حقيقة أن اللجنة تعمل على أساس تمثيل جغرافي واسع .

١٤ - واستطرد قائلا ان وفده سيصوت لصالح جدول الأنصبة الذى أوصت به لجنة الاشتراكات ، اذ يرى فيه الحل الأكثر انصافا ، آخذا في ذلك بعين الاعتبار الاختصاصات المخولة للجنة من قبل الجمعية العامة .

١٥ - السيد سيكيبي (غانا) : قال انه درس باهتمام تقرير لجنة الاشتراكات (A/34/11)، ولاحظ أن اللجنة قد بذلت كل جهد ممكن لصياغة جدول للأنصبة منصف قدر الامكان ، آخذة بعين الاعتبار الحالة الخاصة للبلدان ذات الدخل القومي المنخفض . ولاحظ وفده أن اللجنة قد أوصت بزيادة في نصيب بلده ، وقال انه دون أن يناقش تلك النقطة الخاصة يود تقديم عدة تعليقات على الطريقة التي تمت بها صياغة الجدول .

١٦ - وأردف قائلا انه من الواضح ان الدخل القومي الفردى لبلده ليس المعيار الوحيد الذى يمكن به تحديد قدرته على الدفع . ولذلك فانه من المستغرب أن أحدا لم يعلق على رأى عضو في اللجنة ، ورد في الفقرة ٨٠ من التقرير ، يقول " ان المؤشر الوحيد الذى استخدم في تحديد القدرة على الدفع هو الدخل الفردى للدول الأعضاء " . ووفقا لاحصاءات البنك الدولي ، التي استندت اليها اللجنة ، فان الدخل الفردى في غانا هو ٥٨٠ دولارا . غير أنه لاحظ أن عددا من البلدان التي يصل الدخل الفردى فيها الى نصف ذلك الرقم على الأقل تحددت أنصبتها بمعدلات تقل عن معدل غانا . وعلى الرغم من ذلك فان الجدول المقترح يبدو على وجه الاجمال منصفا ، لا سيما أن الصيغة التي تمنح خصما تطبق لصالح أقل البلدان نموا .

(السيد سيكيي ، غانـــا)

١٧ — واستطرد قائلا ان اللجنة اقترحت في تقريرها تخفيض أنصبة عدد من البلدان المتقدمـــة النمو ، بما في ذلك بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن • وعندما تدعو اللجنة الى تخفيـــض نصيب بلد ما ، وزيادة نصيب بلد آخر ، فان ذلك لابد أن يعني أن الوضع الاقتصادى للبلـــد الأول أقل مواتاة من مثيله للبلد الثاني • وقال ان ما يعنيه هنا هو مجموع مسألة تقييـــم الوضـــع الاقتصادى لبلد بعينه • مثال ذلك أن وفده لديه انطباع بأن الأحوال الاقتصادية في غانا ليست مواتية بالقدر الذى يمكن أن يستخلصه البعض من قراءة التقارير التي أعدها البنك الدولي عـــن اقتصاد غانا في العامين الأخيرين • ويجد وفده من الصعب عليه أن يفهم لماذا أوصت اللجنـــة ، على سبيل المثال ، بتخفيض نصيب المملكة المتحدة ، على حين أوصت بزيادة نصيب بلد مثل غانا •

١٨ — واختتم كلمته قائلا ان وفده ، بعد ابدائه تلك التحفظات ، يؤيد محتويات التقريـــر ، وسيصوت لصالح مشروع القرار الذى يتضمنه ، وان كان يود أن يتلقى شيئا من الايضاح عن النقـاط التي أثارها في بيانه •

١٩ — السيد سيربانيسكو (رومانيا) : قال ان البلدان تترقب دائما تقرير لجنة الاشتراكـــات بقدر كبير من الاهتمام ، لاسيما أن ميزانية الأمم المتحدة قد زادت بنسب كبيرة ، وتتوقع أن توصـي اللجنة بجدول أنصبة واقعي ومنصف • وعلى الرغم من ذلك فانه في ظل الحالة الراهنة للاقتصـــاد العالمي تعتبر صياغة جدول جديد مهمة بالغة التعقيد والحساسية • ويرى الوفد الرومانـــي أن اللجنة على وجه الاجمال قد اضطلعت بولايتها ، وأن مشروع القرار الوارد في التقرير يمثل حـــلا وسطا مقبولا يجب أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باقراره •

٢٠ — ومضى قائلا ان هذا الحل ليس بأية حال حل مثالي ، ولكن ينبغي الاعتراف بكل موضوعية بأنه يمثل الحل الممكن الوحيد في ظل الظروف الحالية ؛ ولن يسفر رفضه الا عن مأزق لا يمكـن أن يكون مقبولا من جانب الجمعية العامة التي يتضمن جدول أعمالها المثقل على نحو غير عادى النظر ، ضمن جملة أمور ، في تقديرات الميزانية •

٢١ — واستطرد قائلا ان وفده يود أن يسترعي الانتباه الى عدد من العناصر الايجابية في تقرير اللجنة ، وفي مقدمتها جميعا أن اللجنة كانت تعتمد في ثبات على البيانات الرسمية المقدمـة من الدول الأعضاء ، وثانيها أنها أولت اهتماما خاصا للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض • وقال انه يرغب في هذا الصدد الثناء على الموقف البنّاء الذى اتخذته جمهورية الصين الشعبية التـــي يسرت بموافقتها على زيادة نصيبها عبء البلدان النامية ، كما سهلت عمل اللجنة • وثالثهـــا أن اللجنة لم تتردد في أن تسترعي الانتباه الى أمور شاذة معينة شوّهت تطبيق مبدأ القدرة الحقيقية على الدفع ، مشيرا بوجه خاص الى المبدأ الذى يقضي بألا تقدم أية دولة عضو مساهمة تتجـــاوز ٢٥ في المائة من المجموع • وأخيرا ينبغي الثناء على اللجنة لاشارتها الصريحة الى الصعاب التي واجهتها في أثناء عملها ، والى الخلافات في الرأى التي ظهرت ، وكذلك لتقديمها تقريرا يمكـن للجميع فهمه بسهولة • ولهذه الأسباب جميعا ينبغي للجمعية العامة أن تعرب من جديد عـــن ثقتها في اللجنة ، مثلما كانت تفعل دائما في الماضي •

(السيد سيربانيسكو ، رومانيا)

٢٢ - وأضاف قائلا ان وفده لديه عدد من التوصيات فيما يتعلق بالأنشطة المقبلة للجنة • ويجب أن تواصل اللجنة ايلاء اهتمام خاص للبلدان النامية ، في الوقت الذى تحسن فيه معايير منح الفصم لهذه البلدان ، وتأخذ منها موقفا مبتكرا ينحو الى تقبل مقترحاتها • ويجب أن تحاول تحسين أسلوبها في تحديد قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع ، آخذة بعين الاعتبار بوجه خاص حالة تلك البلدان الأكثر تعرضا للتقلبات في الظروف الاقتصادية الدولية • وفي هذا الصدد يجب أن تضع في اعتبارها بانتظام حجم الجهود الانمائية الذى تعبر عنه النسبة بين الاستثمارات في التنمية والدخل القومي ، بحيث تراعي احتياجاتها من العملات القابلة للتحويل ، وبحيث لا تعاقب تلك البلدان التي تبذل جهودا متسقة لحفز التنمية • ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة للحصول على وسائل للدفع بالعملات الصعبة من خلال التجارة الخارجية ، والمعاملات غير المنظورة ، والقروض ، الخ ، وقد أغفل منذ ذلك الحين اخر هذه العناصر الذى كانت اللجنة قد أخذته في اعتبارها عند بداية عملها •

٢٣ - السيدة دورسه (ترينيداد وتوباغو) : قالت انها تهنئ لجنة الاشتراكات على تقريرها ، ولكن وفدها يود ، من غير الدخول في مناقشات حول مبدأ القدرة على الدفع ، أن يحذر من استخدام احصاءات الدخل القومي والدخل الفردى بوصفها العامل الحاسم في تحديد أنصبة الدول الأعضاء • ويقر وفدها أيضا بالحاجة الى اعطاء فترة الأساس ذات السبع سنوات فسحة معقولة من الوقت لتبين قيمتها ، فتلك الصيغة لابد أن تسمح بتحقيق توازن أفضل طويل الأمد في الأنصبة ، وهو ما يعد أمرا ضروريا بوجه خاص في حالة البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد الريفي •

٢٤ - ومضت قائلة ان وفدها يجب التأكد على أن الدخل الفردى قد لا يكون سليما في حالة البلدان المتقدمة النمو بقدر سلامته في حالة البلدان النامية ، وعلى أن الفكرة العامة عن القدرة على الدفع ينبغي ألا ينظر اليها فقط في ضوء القدرة المالية القصيرة الأجل •

٢٥ - واختتمت بيانها قائلة انها تود أن تقرر أن وفدها يصادق على تقرير لجنة الاشتراكات (A/34/11) ، وأنه سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في ذلك التقرير •

البند ٩٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقرير مجلس مراجعى الحسابات (تابع)
(A/34/5 و Add.1-5 و A/34/486 و A/C.5/34/L.3)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

٢٦ — السيد بارتون (كندا) : قال انه بعد فترة طويلة من الخدمة في مجلس مراجعي الحسابات في كندا ، سيتقاعد من المجلس في ١٩٨٠ • وقد أجرى في ١٩٧٦ استعراض لدور ومسؤوليات أعضاء مجلس مراجعي الحسابات ، وذلك عندما اعتمد المجلس بالاجماع عددا من التغييرات في طريقة العمل بالمجلس ، وهي التغييرات التي صادقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة • وقد شملت التغييرات انشاء لجنة لعمليات مراجعة الحسابات بمقر الأمم المتحدة ، تركز بدرجة أكبر على استعراض نظم المراقبة المالية ، والاستعراض المتعمق للادارة المالية ونظم المراقبة بمقر الأمم المتحدة والمكتب في جنيف • وعلى الرغم من تلك التدابير ، فمازالت توجد بعض المشاكل فيما يتعلق بالاستمرار والانتظام في تنفيذ عمليات مراجعة الحسابات • ولذلك فقد قام المراجع العام للحسابات في كندا باعداد تقرير آخر يرد محتواه في الوثيقة A/C.5/34/L.3 .

٢٧ — ومضى قائلا ان كندا قد توصلت الى أنه مازال يوجد تناقض أساسي بين نوع المراجعة الذى تحتاج اليه الأمم المتحدة ، وقدرة المجلس على توفير هذا النوع في اطار الترتيبات الراهنة • فمن ناحية تزايد بدرجة بالغة تعقيد أنشطة وحسابات الأمم المتحدة ، ويجرى ادخال اللامركزية في المسؤولية الادارية ، وتستخدم الحاسبات الالكترونية على نطاق متزايد • وفضلا عن ذلك فان التقنيات المعاصرة لمراجعة الحسابات قد تحسنت ، وأبرزت أهمية استعراض واختبار نظم الادارة والمراقبة الماليتين • ومن الناحية الأخرى كانت الطريقة الرئيسية التي كفلت حتى الآن استمرار عمليات مراجعة الحسابات هي من خلال اعادة انتخاب نفس أعضاء المجلس ، وتلك عملية عاقت المشاركة الأوسع من جانب الدول الأعضاء • غير أن الحل المبسط الذى يقضي بتسمية عضو جديد كل سنة ، كما نصت على ذلك اللوائح ، من شأنه أن يخلق المشاكل من زاوية الانتظام والاستمرار في ممارسة عمليات مراجعة الحسابات • ولضمان أن تكون نوعية مراجعة الحسابات متكافئة مع أهمية الأمم المتحدة ومكانتها ، فقد قامت كندا بصياغة التوصيات الأربع الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 .

٢٨ — واستطرد قائلا ان حجم مجلس مراجعي الحسابات لم يتغير منذ انشائه قبل ٣٥ عاما ، على الرغم من أن عضوية الأمم المتحدة قد زادت من الناحية الفعلية الى ثلاثة أمثالها • ويرى الوفد الكندى أن المجلس يمكن وينبغي توسيعه شريطة أن يتغير دور المجلس بحيث يتحول هذا الدور من مباشرة مراجعة الحسابات الى استعراض لمراجعة الحسابات باسم الجمعية العامة • كما يعتقد الوفد أن التنفيذ الناجح للتحسينات الأخرى المقترح ادخالها على نظام المراجعة الخارجية للحسابات انما يتوقف على ذلك التغيير الأساسي في دور مجلس مراجعي الحسابات •

٢٩ — وأردف قائلا ان وفده يرى أن المسؤوليات الفعلية لمراجعة الحسابات يجب أن توزع بطريقة يمكن أن تسفر عن مراجعة موحدة للحسابات على أعلى درجة من الجودة • وينبغي أن تعين

(السيد بارتون ، كندا)

الجمعية العامة ، بناء على توصية المجلس ، شخصا بارزا ذا مؤهلات وخبرات مناسبة لمدة محددة في وظيفة تسمى المراجع العام لحسابات الأمم المتحدة . وسيكون المراجع العام للحسابات مستقلا تماما عن الأمانة العامة للأمم المتحدة .

٣٠ - ومن شأن الدور المقترح للجنة مراجعي الحسابات اعفاء أعضاء المجلس من الالتزام بتوفير الموارد البشرية من بلدانهم ، ولكنه سيظل يعطيهم الفرصة لتسمية المرشحين لمناصب مراجعي الحسابات على جميع المستويات .

٣١ - وأضاف قائلا انه بغية تيسير استمرار مراجعة الحسابات ، وتوسيع التمثيل على مستوى موظفي مراجعة الحسابات ، وتطبيق التقنيات الحديثة لمراجعة الحسابات ، فلابد من الأخذ ببرنامج جديد يتسم بالبراعة لتدريب وتطوير الموظفين القادمين من الأجهزة الوطنية لمراجعة الحسابات . وسيكون باستطاعة الموظفين الذين يشتركون في البرنامج ، عند نهاية مدة اعارتهم ، تطبيق خبرتهم في بلدانهم . وفي بادئ الأمر يمكن تمويل مثل ذلك التدريب على أساس طوعي لتمكين البلدان النامية من الاشتراك في عمليات مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة . ويسر الوفد الكندى أن يعلن أن كندا ستشرع في تنفيذ برنامج مدته خمس سنوات لتوفير التمويل اللازم لعشرين مرشحا في السنة بتكلفة تقدرها حوالي ٠٠٠ ٢٥ دولار لكل مرشح . وقد اكتسبت كندا خبرة مهمة في استحداث تقنيات جديدة لمراجعة الحسابات ، ويأمل الوفد الكندى في أن تكون المساهمة الكندية في النهوض بمراجعة الحسابات على أساس دولي مفيدة للمنظمة ، الى أن يحين الوقت الذى تتمكن فيه هي نفسها من توفير ذلك النوع من التدريب .

٣٢ - وفيما يتعلق بالآثار المالية الأخرى ، فان الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 لا ينبغي أن يترتب عليها أى تغيير في تكاليف مباشرة المراجعة الفعلية للحسابات . وستكون هناك بعض تكاليف السفر الاضافية فيما يتعلق بدورات المجلس السنوية في نيويورك ، ولكن ذلك لا ينبغي أن ينطوى على زيادة كبيرة في الميزانية . وعلى الرغم من ذلك فان الآثار المالية يجب تحديدها بدقة والنظر فيها بعناية .

٣٣ - وقال ان وفده يقترح أن تنظر اللجنة في المسألة خلال العام القادم . ولا يقترح الوفد اعتماد التوصيات الواردة في الوثيقة الكندية ، وانما يقترح مجرد دراسة المسألة . ويأمل في أن يزكي النهج المقترح نفسه لدى الدول الأعضاء ، وأن يتخذ قرار يرجو الجمعية العامة استطلاع آراء الدول الأعضاء ، والتقدم بتقرير للدورة الخامسة والثلاثين ، حيث يمكن للجنة أن تبت في أى اجراء آخر للمتابعة قد تود اتخاذه .

٣٤ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : أكد الأهمية التي تعلقها حكومته على ممارسات الادارة المالية الفعالة في منظومة الأمم المتحدة . ويعتبر الرئيس التنفيذى لكل منظمة عرضة للمحاسبة أمام الدول الأعضاء عن جميع العمليات المالية ، وعن الالتزام الصارم باللوائح المالية . فلا يمكن التسامح حيال الاهمال واللامبالاة والعجز في النواحي المالية .

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣٥ - وقال ان وفده يأمل أن تستفيد الدول الأعضاء من العمل الممتاز الذى يقوم به مجلس مراجعي الحسابات ، وأن تقدم اقتراحات بنّاءة لتحسين الادارة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وتقع على جميع الدول الأعضاء مسؤولية مراقبة جهود الرؤساء التنفيذيين لتلك المؤسسات ومختلف برامج الأمم المتحدة ، والاصرار على تنفيذ توصيات المجلس في الوقت المناسب وبطريقة فعالة . وستتعاون الولايات المتحدة تعاونا كاملا مع الدول الأعضاء الأخرى تحقيقا لهذه الغاية .

٣٦ - ومضى قائلا انه كمثال على الأهمية التي تنظر بها حكومة الولايات المتحدة الى المسألة ، فقد أعد المراقب العام للحسابات في الولايات المتحدة تقريرا عن تحسين الادارة المالية في الأمم المتحدة عن طريق تعزيز عمليات مراجعة الحسابات والتقييم . ويشير ذلك التقرير الى ضرورة ادخال تحسينات كبيرة على الادارة المالية في الأمم المتحدة بسبب النمو السريع في ميزانيتها ، ويقرر أن تحسين الادارة المالية من شأنه زيادة الكفاءة والوفر في العمليات على جميع المستويات . ويقول التقرير أيضا أنه لا يمكن انجاز التحسين في ممارسات الادارة المالية الا بالدعم الفعال من جانب الدول الأعضاء وكبار موظفي الأمم المتحدة ذوى المسؤوليات المالية . ويدافع التقرير عن التحسينات في المراجعة الداخلية للحسابات ، والمراجعة الخارجية للحسابات ، والتقييم . وباستطاعة جميع أعضاء اللجنة المعنيين الحصول على نسخ من التقرير .

٣٧ - ومضى قائلا ان وفده يعرب عن تقديره لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الوارد في الوثيقة A/34/486 . ويتفق الوفد تماما مع النتائج التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ويؤيد ما قدمته من توصيات .

٣٨ - وتشارك حكومة الولايات المتحدة مجلس مراجعي الحسابات قلقه فيما يتعلق بالاجراءات غير المقبولة لحماية ومراقبة برامج الحاسبات الالكترونية وملفات بياناتها ، والحاجة الى التنسيق الكامل لادارة الموارد النقدية في بعض مؤسسات الأمم المتحدة ، وتعزيز فعاليتها ، وضرورة تحسين اجراءات وممارسات المشتريات . ومن الأمور المعوقة ، على الرغم من بعض التحسينات في الأنظمة المالية ، أنه لم يكن هناك تقدم جوهرى في تنفيذ التوصيات الرئيسية التي قدمها المجلس في ١٩٧٨ فيما يتعلق بتعزيزه ولاية المراقب المالي للأمم المتحدة ، وانشاء فريق للنظم يقتصر دوره على معالجة نظم الادارة والرقابة الماليتين . ويؤيد وفده وجهات نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، والتي مفادها أن التطبيق السليم للوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة سيقطع شوطا طويلا في اتجاه تصحيح أى خلل في دور المراقب المالي . وستنظر حكومته بقلق الى أية محاولة للتقليل من وظائف ودور المراقب المالي ، أو للتخلص من استخدام لقبه . وقد كان هناك مؤخرا اتجاه يدعو الى الأسف للاشارة الى المراقب المالي بوصفه مساعد الأمين العام للخدمات المالية .

٣٩ - وفيما يتعلق بوضع دليل شامل يحدد سياسات ومسؤوليات واجراءات الرقابة على الادارة المالية في الأمم المتحدة ، فقد نوشد الأمين العام تنفيذ مقترحات اللجنة بأسرع ما يمكن ويحث

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

وفده أيضا بصورة مشددة على تزويد وحدة نظم الادارة والرقابة الماليتين بالموظفين دون ارجاء ، وعلى أن تشغل على الفور الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . ويجب أن يتخذ في الحال كل اجراء تصحيحي لازم لمعالجة الوضع ، وأن تظل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على علم تماما بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات .

٤٠ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/34/5/Add.1) توافق الولايات المتحدة بغير تحفظ على ما تضمنه التقرير من تحليل شامل لحسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي وممارساته المحاسبية . وتفهم في ضوء الوضع القائم لماذا استخدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بيانات مالية غير مراجعة لاحدى عشرة وكالة منفذة وفقا لتوصية سابقة من مجلس مراجعي الحسابات . وعلى الرغم من ذلك فانه من المتوقع أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي تفاصيل عن أية تعديلات لاحقة لازمة بعد استكمال مراجعة حسابات الوكالات ، وتأمل في أن يتخذ البرنامج على الفور كل الخطوات الضرورية لهذا الغرض . غير أنه اذا كان باستطاعة البرنامج تقديم تفسيرات أو توضيحات اضافية للملاحظات الواردة في الفقرات من ٤٣ الى ٧١ من الوثيقة A/34/5/Add.1 ، فانه يجب أن يقدمها في الدورة الحالية للجنة الخامسة ، وكذلك للهيئة الادارية في دورتها السابعة والعشرين ، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٨٠ . ومن الهام بوجه خاص التأكيد على أهمية تعزيز وحدة المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وفيما يتعلق بالمسألة المستمرة الخاصة باستخدام المتراكم من العملات غير القابلة للتحويل ، فان جميع المتبرعين ينبغي أن يساهموا في البرنامج بعملات قابلة للتحويل تماما ، أو أن يساعدوا البرنامج في استخدام العملات غير القابلة للتحويل لتنفيذ المشاريع التي تعود بالفائدة على البلدان المتلقية . ويرى وفد الولايات المتحدة أنه من الحيوى أيضا أن تودع الأموال النقدية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في حسابات مصرفية مدرة للفائدة تحقق أعلى عائد ممكن . ويجب أن يعمل البرنامج ودائرة الحساب الالكتروني بنيويورك معا لاقرار ضوابط وضمانات كافية لسجلات ومرافق الحسابات الالكترونية .

٤١ - وأردف السيد سادلر قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات قد أبرز من جديد ، في تقريره عن اليونيسيف في الوثيقة A/34/5/Add.2 ، مسألة أمن واستخدام الحسابات الالكترونية ، وينبغي حث الأمين العام والمدير التنفيذى لليونيسيف على اتخاذ أية خطوات يريانها ضرورية .

٤٢ - وقال انه يود الثناء على المدير التنفيذى لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لما قام به من تحسين استخدام الأموال التي تتبرع بها الحكومات . وكما يوضح التقرير الوارد في الوثيقة A/34/5/Add.4 ، فان رصيد الصندوق العام يقل عن نصف مثيله في نهاية ١٩٧٧ . وفي نفس الوقت أوصى مجلس مراجعي الحسابات باد خال اجراءات أكثر فعالية لمراقبة الأرصدة النقدية لضمان الاستخدام الأمثل للأموال . وهذه النقطة مثار قلق ، ومن المأمول فيه تنفيذ التوصية دون ابطاء .

٤٣ - ومضى قائلا ان وفده يسره أن يلاحظ من التقرير الخاص بصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/34/5/Add.7) أن حسابات الصندوق تحفظ بطريقة قديرة . وفيما يتعلق بحسابات

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، التي عولجت في الوثيقة A/34/5/Add.3 ، فقد قدمت الادارة تفسيرات مرضية ، أو اتخذت اجراء مناسبا يتصل بالمسائل التي أثيرت في تقرير المجلس لعام ١٩٧٦ ، فيما عدا مسألة المراجعة الداخلية للحسابات ، التي يرى المجلس أنها مازالت تعمل بطريقة فعالة للغاية حسبما ينبغي أن تكون عليه منظمة في حجم وتعقيد وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . ومن المأمول فيه أن تولي الوكالة اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالمراجعة الداخلية للحسابات ، وللاجراءات المنظمة للقدرة المتاحة لتنفيذ جميع استثمارات صندوق توفير موظفي المناطق ، التي يعدها المديرون المهنيون للموارد النقدية ، والاستجابة للاجراءات المنظمة لعائد التعاقدات .

٤٤ — وقال ان التقرير الأخير لمراجعة الحسابات المقرر النظر فيه يعنى بصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/34/5/Add.5) . وقد أعرب المجلس عن تقديره للطريقة التي عالجت بها الادارة تلك المسائل التي عرضت عليها ، ولجهود المفوض السامي المتواصلة لتحسين نظم الادارة والرقابة الماليتين . واستطرد قائلا ان وفده على ثقة من أن المفوض السامي سيتابع توصيات المجلس لتحسين التنسيق والرقابة الداخلية على نظم المفوضية للمشتريات ، ولجمع القروض للاجئين في الوقت المناسب ، وهي القروض التي وصلت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الى ١٣ مليون دولار ، وللاسراع بتقديم بيانات مالية نهائية مصدقا عليها وتقارير سردية ، وتحسين عمليات الرقابة على الممتلكات غير القابلة للاستهلاك ، مثل المعدات والآلات .

٤٥ — واستطرد قائلا ان الولايات المتحدة توافق على كثير من التوصيات الواردة في الاقتراح المقدم من الوفد الكندى (A/C.5/34/L.3) في ضوء الأهمية التي تعلقها على تحسين اجراءات مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة . غير أنه قبل اجراء تغييرات جذرية في الدور الحالي لمجلس مراجعي الحسابات يجب النظر بتعمق أكثر في بعض المشاكل والصعاب ذات الطابع العملي التي يمكن أن تنشأ . ولذلك فان وفد الولايات المتحدة يؤيد الاقتراح الكندى بأن يسعى الأمين العام الى الحصول على تعليقات من الدول الأعضاء ، وأن يرفع تقريرا بذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

٤٦ — السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفده يثني على العمل الذى يقوم به مراجعو الحسابات في مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي باستخدام نهج يقوم على النظم ، وعلى حقيقة أن مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الانمائي لا تشمل فقط مكاتب المقر في نيويورك ، وانما تشمل أيضا عددا من المكاتب الميدانية . وقد أبرز تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام ١٩٧٧ عددا من المجالات التي تحتاج الى تحسين . واستنادا الى التقرير الحالي للمجلس، فان عددا كبيرا من تلك المجالات يلزمه مزيد من التحسينات ، لاسيما فيما يتعلق بسلامة القيمة المسجلة . ومضى قائلا ان وفده يدهش لعدم وجود أى اجراء يضمن تطابق المخصصات التي تبلغ عنها الوكالات المتخصصة مع سجلات برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ويود اطلاعه على نتائج

(السيد كوياما ، اليابان)

المناقشات التي دارت حول ذلك الموضوع بين البرنامج وممثلي جميع الوكالات المعنية (A/34/5/ Add.1 ، رابعا ، الفقرة ١٧) • وبينما يفهم وفده الطبيعة المعقدة لعمليات المراقبة المالية ومراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فانه يرى أن اجراء استعراض وتحليل شاملين للبيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات للوكالات المشتركة من شأنه أن يساعد في تحسين الموقف ، ويأمل وفده في أن يسمح مشروع تحسين النظم المتكاملة بتوحيد الأساليب المحاسبية لأغراض مراقبة صناديق التشغيل بوجه عام ، وتحسين نوعية الأعمال المحاسبية في المكاتب الميدانية •

٤٧ — ومضى قائلا ان وفده بينما يصادق على عدد من التعليقات المقدمة من الوفد الكندى ، فانه ينضم الى تلك الوثائق التي ترى ضرورة اجراء دراسة شاملة للاقتراح الكندى ، في ضوء آثاره بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها •

٤٨ — السيد لحلو (المغرب) : قال ان وفده يدرك الصعاب التي تواجه المنظمات المختلفة في اقرار منهجية جديدة لوضع الميزانية • وبعد دراسة تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/34/486) ، لا يسع المرء الا أن يدهش للنقص الصارخ في عمليات المراقبة في دائرة الحساب الالكتروني بنيويورك ، والحماية غير الكافية لملفات البيانات • ويود وفده أن يعرف ماهية المشاكل الحقيقية التي تواجه الأمانة العامة في الاستخدام المشترك للموارد المتاحة ، وفي التنفيذ الكامل للنظام المالي والقواعد المالية لمنظومة الأمم المتحدة • وكان ينبغي للمراقب المالي أن يقدم للجنة الخامسة التدابير التي تستهدف استكمال وتعديل المقررات التي اتخذت في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة •

٤٩ — وأعرب عن استنكار وفده لتبديد الموارد النادرة فعلا في كثير من المنظمات التي تتزايد نفقاتها الادارية باطراد مما يعود بالضرر على الأنشطة الميدانية • وأعرب عن استنكار وفده أيضا لسوء ادارة الموارد الأخرى غير التبرعات القطرية ، وساق مثلا لذلك الطريقة التي تتبعها ادارة اليونيسيف في ادارة عملية بطاقات المعايدة ، على الرغم من أنها قد نبهت مرارا في السنوات الأخيرة الى ضرورة ادخال موضوعات لبطاقات المعايدة ذات طابع عالمي تماما •

٥٠ — واختتم كلمته قائلا انه لا ينبغي ايلاء الاهتمام فقط للدقة الحسابية لحسابات مختلف المنظمات ، وانما أن يولى الاهتمام في المقام الأول للطريقة التي تدير بها المنظمات مواردها •

تنظيم الأعمال (A/C.5/34/L.1 و Add.1)

٥١ — الرئيس : قال انه لما كان أعضاء مكتب اللجنة لم يتلقوا أية تعليقات ، فانه سيعتبر ذلك بمثابة موافقة من الأعضاء على برنامج عمل الأسبوع المؤقت الوارد في الوثيقة A/C.5/34/L.1 • وتشمل الوثيقة A/C.5/34/L.1/Add.1 قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة • ومضى قائلا انه ليس راضيا تماما عن التواريخ المقررة لصدور بعض التقارير • وبحلول ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر سيكون معروضا على اللجنة جميع الوثائق التي من المقرر أن يقدمها الأمين العام والأجهزة المساعدة ، فيما

(الرئيس)

عدا بطبيعة الحال مشاريع القرارات ذات الآثار المالية المقدمة من اللجان الأخرى ، والتي لا يمكن أن تصل الى اللجنة الخامسة قبل نهاية تشرين الثاني /نوفمبر • وسيسمح ذلك للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ببدء النظر في تلك التقارير في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ، وفي مشاريع القرارات ذات الآثار المالية في ١ كانون الأول /ديسمبر • ولذلك فقد حث جميع المسؤولين عن الوثائق على أن يبذلوا كل ما في استطاعتهم لضمان المواعيد المقدرة ، واقترح أن تعرض على اللجنة الخامسة في أسرع وقت ممكن قائمة نهائية منقحة للوثائق •

٥٢ - السيد ديك (أمين اللجنة) : قال مشيرا الى البند ٩٨ ، سادس وعشرين (التقديرات المنقحة - المركز الدولي للحساب الالكتروني) ، ان تاريخ اصدار التقديرات الذى حذف من الوثيقة A/C.5/34/L.1/Add.1 هو منتصف تشرين الأول /أكتوبر ، وتاريخ اصدار تقرير اللجنة الاستشارية هو نهاية تشرين الأول /اكتوبر • والتواريخ الواردة في الوثيقة تواريخ تقريبية ؛ وفي بعض الحالات قد يكون من المستطاع تقديم موعد الاصدار ؛ وفي الحالات الأخرى ، اذا كانت الوثائق مثلا كبيرة الحجم بوجه خاص ، قد يكون من المستطاع مراعاة الموعد المقرر • وفيما يتعلق بالبند ١٠٥ (تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية) ، فانه ينبغي حذف الاشارة الى تقرير الأمين العام • أما الرمز الوارد (A/34/30) فهو الرمز الخاص بتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية وفيما يتعلق بالبند ١٠٤ (مسائل الموظفين) ، فانه من المتوقع أن يصدر التقرير عن تكوين الأمانة العامة (A/34/408) في منتصف تشرين الأول /أكتوبر ، أما التقرير الخاص بتعديلات النظام الادارى للموظفين (A/C.5/34/7) فقد صدر بالفعل •

٥٣ - الرئيس : قال ان لديه انطباعا بأن قائمة الوثائق ليست شاملة •

٥٤ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : تساءل عما اذا كانت الوثائق الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (A/34/6 (الجزءان الأول والثاني) و A/34/6/Add.1) ستكون متاحة بجميع اللغات •

٥٥ - الرئيس : أكد أن تلك الوثائق ستقدم بجميع لغات العمل •

٥٦ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه من المقرر أن يعرض الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية البند المعني في ٣ تشرين الأول /أكتوبر ، وان الوثائق غير متاحة حتى الآن باللغة الروسية •

٥٧ - السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : أشار الى أن الوثيقة A/34/6/Add.1 لا تتضمن شيئا جديدا حقا ، فهي تشرح عرض الميزانية البرنامجية ، وكيفية دراستها •

٥٨ - الرئيس : قال ان الوثيقة ستكون في متناول اللجنة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة ؛ ولابد من تقديمها في اطار الحد الزمني المقرر في المادة ٣ - ٤ من النظام المالي ، أي قبل افتتاح دورة الجمعية العامة بخمسة أسابيع •

٥٩ - السيد بالاماروشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لم يكن يشير فقط الى الوثيقة A/34/6/Add.1 ، وانما الى الوثيقة الرئيسية أيضا ، أى الى مجلدى الميزانية البرنامجية المقترحة ، وهما غير متاحين حتى الآن باللغة الروسية .

٦٠ - الرئيس : قال انه مما يبعث على الدهشة أن الوثيقة الرئيسية لم تعمم حتى الآن بجميع اللغات ، وطلب الى الأمانة العامة توضيح الأمر ، وشكر ممثل الاتحاد السوفياتي لأنه استرعى انتباهه الى ذلك .

٦١ - الآنسة موك (النمسا) : قالت انه يدهشها ألا تجد في قائمة الوثائق تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وتساءلت عن بند جدول الأعمال الذى سينظر في هذا التقرير في اطاره .

٦٢ - الرئيس : قال ان الجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، الذى قدم للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، سينظر فيه اما عند النظر في تقرير المجلس ، واما عند تناول بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالمسائل التي يعالجها تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، أما الجزء الثاني من التقرير ، المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فسينظر فيه تحت البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال .

٦٣ - السيد ديك (أمين اللجنة) : قال ان الوثيقة A/C.5/34/L.1/Add.1 لم تذكر الوثائق المرتبطة بالبند ١٢ (تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي) . وسيشار الى تلك الوثائق ، والى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، في الطبعة المنقحة المقرر عرضها على اللجنة الخامسة .

٦٤ - الرئيس : أكد ردا على سؤال من السيد لحلو (المغرب) أنه لن يعرض على اللجنة ، في اطار البند ١٠٥ ، الا تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية ، والتقرير المقابل للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٦٥ - السيد بروتود ينيفرات (اندونيسيا) : استفسر عن ميعاد اصدار تقرير لجنة المؤتمرات المقرر تناوله في الأسبوع التالي .

٦٦ - السيد ديك (أمين اللجنة) : قال انه من حيث المبدأ ينبغي أن يكون التقرير متاحا في غضون الأسبوع .

٦٧ - الرئيس : طلب من جميع الوفود التي لديها تعليقات تتعلق بقائمة الوثائق احالة هذه التعليقات الى أعضاء مكتب اللجنة . ورجا وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتمويل والتنظيم أيضا الاتصال بادارة خدمة المؤتمرات لتبين ما حدث للترجمة الروسية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (A/34/6 (المجلدان الأول والثاني)) .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥ .